



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٠٩/١/٨ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فائق المسمي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بلال و محمد صالح الشقلبي و عبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أسمن المأتونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

التمييز / حمد فادر حمد وكيله المحلي فطمان العتولي .
التمييز عليه / محافظ البنك المركزي / إضافة لوظيفته وكيله الموقف الحفوفي
حسن لثقة هاشم .

الإدعاء:

ادعى وكيل المدعي (التمييز) لدى محكمة القضاء الإداري ان فروع البنك المركزي ومصرفي الرافدين والرشد في إقليم كردستان لم ينفذوا قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم (٧٩) في ١٩٩٣/٥/٤ المتضمن سحب العلة فئة (٢٥) دينار خلال مدة أسبوع من تاريخ إصدار القرار مما أضر بموكله وبتاريخ ٢٠٠٨/٨/١١ تقدم المدعي لدى المدعي عليه / إضافة لوظيفته وقد رد الاستكتم وأقام هذه الدعوى بتاريخ ٢٠٠٨/٩/١٥ ونتيجة المرافعة الحضورية الطنية وبعد الاطلاع على المستندات وسماع طلبات المدعي ودفع وكيل المدعي عليه / إضافة لوظيفته أصدرت المحكمة بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٣١ وبعدد اضيارة ٣٤٠/قضاء إداري/٢٠٠٨ حكماً يقضي برد دعوى المدعي وتحصيله المصروفات وأتعاب المحاماة ، طعن (التمييز) بلائحته التمييزية المؤرخة ٢٠٠٩/١/١٨ طلباً نقضه للأسباب المبينة أيها .

(٣-١)



القرار:

لدى التفتق والعدالة من المحكمة الاتحادية عليها وجد ان الطعن التبهوزئ مقم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على الحكم التمهز وجد انه صحيح وموافق لتفانن من حيث التبهؤة ، ذلك لان وكسل المدهئ طلب في دعواه الحكم بالزام التمهز عليه /المدهئ عليه /إضافة لوظفته باستبدال العلة التي بحيازة موكله البالغة عشرين مليون دينار التي تحمل الرمز (خ ع) من الطبعة التولية المشار إليها في قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم (٧٩ لسنة ١٩٩٣) بتهؤة (١-١٥٠) دينار من العلة التي صدرت في العام ٢٠٠٤ . ولدى التفتق تبين بأن الفقرة الثانية من قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم (٧٩ الصادر في ١٩٩٣/٥/٤) قد حددت مدة أسبوع من تاريخ صدوره المصالحف ١٩٩٣/٥/٤ لمن بحوزته مبالغ من الورقة التفتقية من فئة (٢٥) دينار التي تحمل الرمز (خ ع) لغرض استبدالها بالعلة الوطنية بالهؤمة المتقابلة لها وان القرار نشر في الجريدة الرسمية بعددها (٣٤٥٧ في ١٠/٥/٩٣) وان المدهئ لم يبادر إلى استبدال العلة التي كانت بحيازته خلال المدة القانونية كما ان سلطات الائتلاف المؤقتة قررت قبول استرداد تلك العلة وفق القوائم المسجئة في المصارف العاملة في منطقة كوردستان واستبدالها بما يعادل (١٥٠) دينار من الطبعة الجديدة لكل دينار طبعة تولية وقد حددت فترة الاستبدال من (١٧/١/٢٠٠٤ إلى ١٧/٤/٢٠٠٤) وبانتهاء هذه الفترة انتهت فترة الاستبدال وأصبحت العلة غير المستبدلة غير قانونية ولا يجوز التعامل أو التباديات بها ولا حذر قانونئ بعدم استبدالها لتعدد المعهل المعطاة للاستبدال ومن ثم تكون دعوى المدهئ غير مستندة على سند من

(٧-٣)



القانون مما يقتضي ردها وحيث ان محكمة الموضوع قضت في حكمها المميز
برد الدعوى إلا أنها امتدت في ردها على نص المادة (١٢١) من قانون
المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المعدل دون ان تلاحظ بان المادة
المحددة في تلك المادة هي مدة الطعن بالأحكام محددة بالقانون بتركب على عدم
مراعاتها وتجاوزها سقوط الحق في الطعن في الأحكام بينما المادة المحددة
لاستبدال العلة الجديدة هي المدة التي تعطي الحق لحائز العلة القديمة
بإستبدالها بالجديدة وبانتهاء هذه المدة تصبح العلة القديمة غير قانونية
ولايجوز التداول بها وهي مدة سقوط وليست مدة الطعن وغيره
وحيث ان المحكمة قضت في حكمها المميز برد الدعوى لسبب آخر لذا فإن
حكمها جاء صحيحاً وموافقاً للقانون من حيث النتيجة لذا قرر تصديقه
ورد الاعتراضات التمييزية مع تحويل المميز رسم التمييز وصدر القرار
بالتطبيق في ٨/١/٢٠٠٩ م


الرئيس
مدحت المصري


العضو
فاروق محمد السامي


العضو
جعفر ناصر حسين


العضو
أكرم طه محمد


العضو
أكرم أحمد بيان


العضو
محمد صائب النقشبندي


العضو
عبد صالح التميمي


العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس


العضو
حسين أبو الكمن